جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

أثر مدرسة الحقوق الخديوية (1886-1925م)

في تطوير الدراسات الفقهية

بحث مقدم من الطالب:

محمد إبراهيم محمد علي

لنيل درجة الماجستير

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد أحمد عبد الهادي سراج
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

(1437هـ/2015م)

من الهدي القرآني

الإهداء

أُهدي هذا العمل المتواضع لروح أبي الطاهرة (:)، الذي غرس فيَّ حب العلم والعلماء،
وإلى أمي الرؤوم (غفر الله لها) ومتعها بالصحة والعافية،
وإلى روح أخي (صبري) (:)، والذي اخترمه الموت في ريعان شبابه.
وإلى أسرتي الصغيرة (زوجتي وأبنائي: شفاء، فاطمة، صبري، وأبناء أخي: صفا، علي)، الذين ضحوا وصبروا وتحملوا كثيرًا من المتاعب لأجل إتمام هذا العمل، ورضوا بقسم الله لهم وسلموا تسليمًا.
وإلى أستاذتي ومعلمي من كلية دار العلوم،
وإلى الدكتور: مدحت عبد الباري،
وإلى طلاب الشريعة الغراء والباحثين عن الحقيقة في كل مكان وزمان...

اللهم إنك تعلم أني ما قصدت بكتابتها غير وجهك الكريم، فارزقني الإخلاص والسداد والتوفيق والرشاد، وكن معي من أول الأمر إلى منتهاه، ولا تلكني لنفس أو لأحد من خلقك طرفة عين ولا أقل منها فأضلَ وأذلَ، واشرح صدري، وثبت حجتي، ودبر لي أمري، وبيض وجهي، إنك نعم المولى ونعم النصير، وعلى ما تشاء قدير، وبالإجابة جدير.

شكر وعرفان

يتقدم الباحث بخالص شكره وعميق عرفانه بالجميل لأساتذته الأجلاء:

معالي الأستاذ الدكتور: **محمد أحمد عبد الهادي سراج**، أستاذ الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الذي تولى الإشراف على هذ العمل العلمي منذ لحظاته الأولى، ووسع الباحث بصدره الرحب، ونظره الثاقب، وأبوته الحازمة، وأستاذيته الحانية، كما أنه شمل الباحث برعايته وتوجيهه، ولم يبخل عليه بوقته ولا بعلمه على كثرة مشاغله وأعبائه وضيق وقته، ولم تقتصر الإفادة منه على الجانب العلمي فحسب، بل تعدت إلى الجانب الإنساني والخُلقي، فقد تعلم الباحث منه كيف يتعامل مع الناس، فجزاه الله عن الباحث، وعن طلاب العلم خير ما يجزي به العلماء العاملين، والدعاة الصادقين الربانين.

كما يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى العالم الجليل، والفقيه الضليع، لقبوله مناقشة الرسالة وتوجيه صاحبها:

فضيلة الأستاذ الدكتور: **حسين أحمد عبد الغني سمرة**، أستاذ الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الذي احتضن الباحث بواسع علمه وحلمه منذ انتهى الباحث من مرحلة تمهيدي الماجستير، فكان يحفز الباحث على استكمال مسيرته العلمية، ولكم نهل الباحث من علمه الغزير وأدبه الجم، فجزاه الله خيرًا، وأدعو الله أن يحفظ عليه صحته، وأن يبارك في وقته وعمله وعمره.

وفضيلة الأستاذ الدكتور: **أحمد أبو الوفا محمد**، أستاذ القانون الدولي العام، بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، العلم الجليل، والفقيه الكبير، صاحب الأدب العالي والخلق الكريم، وصاحب العديد من المؤلفات الفقهية والقانونية الرائعة كذلك، خصوصًا كتابه المسمى بموسوعة الأعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، والذي تعتبر موافقته على قبول مناقشة هذه الرسالة منحة من الله (لأ) للباحث، بل وقُربة يتقرب بها إلى الله (لأ)، حيث إنه يُعد امتدادًا لروح أعلام المدرسة الأوائل لاسيما في مجال المقارنات التشريعية، لكونه خاض غمار هذا البحر الذي لا ساحل له ليبرهن على قيمة وثراء وعظمة الشريعة الإسلامية الغراء، فجزاه الله عن الدراسة والباحث والعلم خير الجزاء، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحث: محمد إبراهيم محمد علي

المقدمة، وفيها:

❖ صعوبات الرسالة

- **أهدافها**
- **منهجيتها**
- **خطتها**
- **الدراسات السابقة**

المقدمة

الحمد لله الملك الوهاب، قابل التوب شديد العقاب، المتفرد بصفات الكمال ونعوت الجلال، الرافع لقدر العلم والعلماء في محكم التنزيل والآيات ؛ لذا قال الله (لأ):(

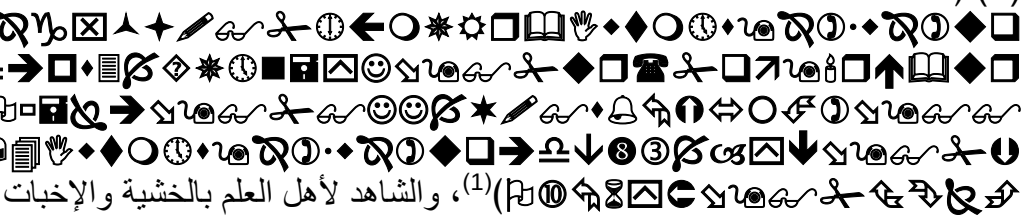

)[1]، والشاهد لأهل العلم بالخشية والإخبات من بين سائر العباد؛ ولذا قال في حقهم:

(

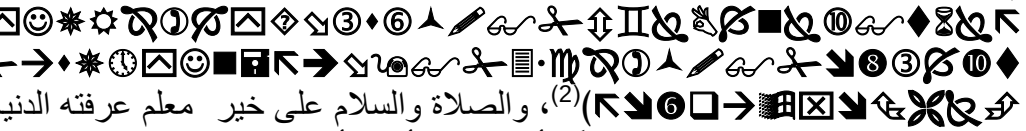

)[2]، والصلاة والسلام على خير معلم عرفته الدنيا (ﷺ)، الذي جعل الفقه مفتاح علوم الدين، وبيَّن أن الله (لأ) إذا أراد بعبد خيرًا فقهه في الدين، فعن معاوية (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ): «**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ** »[3]؛ لذا فقد كان الصحابة الكرام (رضي الله عنهم) يتسابقون على حضور مجالسه(ﷺ) من الوعظ والإرشاد.

أما بعدُ

فبعد رحلة استمرت قرابة عامين مع هذه الدراسة البحثية الجامعية، والمعنون لها بـ: **"أثر مدرسة الحقوق الخديوية (1886-1925م) في تطوير الدراسات الفقهية "**، هذه المدرسة التي يصح تسميتها بمدرسة أعلام الريادة والقيادة -دون مبالغة-، ويمكن للباحث أن يلحظ أن هذه المدرسة كانت نقطة تحول مركزية في تحول التفكير الفقهي النمطي؛ ليصل إلى ما عُرف -فيما بعد- بالنهضة الفقهية الحديثة، والتي شملت مجالات التشريع والتعليم والقضاء بفضل أعلامها.

إن رجال المدرسة الخديوية للحقوق استطاعوا أن يسحبوا البساط من تحت أقدام علماء الأزهر الشريف في تلك الفترة، فنقلوا الفقه الإسلامي من ساحات الجامع الأزهر إلى أروقة جامعة القاهرة فيما بعد، وكان أعلام المدرسة سبَّاقين في كثير من المجالات العلمية والتشريعية والقضائية؛ لذا فإن الباحث في تاريخها لا يخطئ القول إن أكد على أنه ا استوعبت واستقبلت الفقهاء المدققين، كالعلامة: أحمد إبراهيم (1291-1364هـ/1874-1945م)، والشيخ: أحمد أبو الفتح (1283-1365هـ/1866-1946م)، والشيخ: محمد زيد الإبياني (1862-1936م)، والشيخ: محمد سلامة بك (1276-1347هـ/1859-1928م)، وكذلك أخرجت القانوني البارع، كالدكتور: محمد كامل مرسي(1306-1377هـ/1889-1957م)[4]، و المشرع الحاذق، ك الدكتور: عبد الرزاق السنهوري

---

(1)سورة آل عمران (18).

(2)سورة فاطر (28).

(3) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (71)، ومسلم في كتاب: الزكاة، باب: النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (1037).

(4) محمد كامل مرسي باشا (1306-1377هـ/1889-1957م)، علاَّمة القانون، ولد في طهطا بمحافظة سوهاج، وتخرج بالحقوق (1910م)، وأرسل في بعثة إلى جامعة ديجون بفرنسا، فحصل على الدكتوراه في القانون (1914م)، وعمل في المحاماة نحو عام، وعُين للتدريس في مدرسة الحقوق الخديوية (1920م)، وكان القانون يدرس فيها بالإنجليزية، فشارك في تدريسه بالعربية، وصار عميدًا للكلية، وعين وزيرًا للعدل (1946م)، وكان أول رئيس لمجلس الدولة، وعُين مديرًا للجامعة (1949م)، وعاد إلى المحاماة سنة (1951م)، وأُعيد إلى وزارة العدل (1952م)، فمكث أربعة وعشرين ساعة، وانصرف بقيام الثورة المصرية، ثم كان مديرًا لجامعة القاهرة، ورئيسًا لمجلس الجامعات الثلاث (1954-1957م)، وتُوفي بالقاهرة في الثامن عشر من ديسمبر (1957م)، وكان

(1895-1971م)، والسياسي المناضل، كالزعيم: مصطفى كامل(1291-1326هـ/1874-1908م)[1]، والاقتصادي الماهر، الملقب بأبي الاقتصاد المصري، كالزعيم: محمد طلعت حرب (1293-1360هـ/1876-1941م)[2]، والمؤرخ الضليع، كالأستاذ: عبد الرحمن الرافعي(1306-1386هـ/1889-1966م)[3]؛ وهكذا يمكن القول بأن أعلام مدرسة الحقوق الخديوية شكلوا -في وقتهم- وجدان وضمير الأمة المصرية، فكان منهم الفقيه والسياسي والقانوني والمشرع والاقتصادي.

لقد ملك هذا الموضوع على الباحث حياته وشغله كثيرًا؛ لأنه ذو مغزى وقيمة، وكان الهدف من هذه الرسالة الكشف عن سبل تطوير الدراسات الفقهية، والنهضة بها من جديد، مع السعي على بعث الحيوية والنشاط في مسيرة الفقه الإسلامي مرة أخرى، كما أنها تعد لبنة أولى -في العصر الحديث- في بناء صرح تطوير الدراسات الفقهية بكلية دار العلوم، الدوحة المبارك، حيث إنها ستضع حجر الأساس في دارسة التنظير والتقنين الفقهيين إلى جانب المقارنات التشريعية.

انتاب الباحث شعورٌ بالغُربة -في كثير من الأحيان- بين الأساتذة والطلاب الدارسين للشريعة والقانون، وذلك لأنه لما كان يسأل أحدًا عن مدرسة الحقوق الخديوية ورجالاتها، يجد الكثرة الكاثرة لا تعرف عن الاسم شيئًا نا هيك عن أعلامها، وقد جعل الباحث من هذا الشعور دافعًا ومحفزًا له على مواصلة الدراسة والبحث عن كنوز هذه الفترة الذهبية من تاريخ النهضة

يُلقب بأبي الجامعات، انظر: الأعلام للزركلي (13/7)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر: مايو (2002م)، بتصرف.

(1) مصطفى كامل (باشا)، ابن على محمد، نابغة مصر في عصره، وأحد مؤسسي نهضتها الوطنية ، كان أبوه ضابطًا مهندسًا، عني بتعليمه ، فأحرز شهادة الحقوق من جامعة (تولوز) بفرنس ا، قبل بلوغه العشرين ، وكان فصيحًا، ساحر البيان، انصرف إلى مقاومة الاحتلال الإنجليزي بخطبه ومقالاته وكتبه ، ونشر دعوته السياسية في صحف فرنسا ومجتمعاتها، وأنشأ في مصر جريدة (اللواء) اليومية سنة (1900م)، وجعل يتنقل في البلاد المصرية والفرنسية والإنجليزية، لا يكاد يستقر، سعيًا وراء استقلال بلاده ، وأنشأ جريدتين إحداهما بالإنجليزية والثانية بالفرنسية، سمى كلًا منهما (اللواء) أيضًا، فأخذت آراؤه تفيض من ألويته الثلاثة ، ودعا إلى إنشاء الحزب الوطني، فانعقد أول اجتماع له سنة (1907م) بدار (اللواء)، وانتخب رئيسًا له طول حياته ، وتُوفي شابًا، انظر: الأعلام للزركلي (238/7-239)، بتصرف.

(2)محمد طلعت بن حسن بن محمد حرب ، زعيم مصر الاقتصادي ، تخرج بمدرسة الحقوق بالقاهرة سنة (1889م)، وعين مترجمًا، فمديرًا لبعض الشركات ، ثم أنشأ شركة التعاون المالي سنة (1908م)، وبدأت شهرته برسالة عارض فيها مشروع مد امتياز شركة القناة سنة (1910م)، ودعا في تلك السنة إلى إنشاء بنك مصري، فعورض ودأب إلى أن نجحت دعوته سنة (1920م)، فأنشأ بنك مصر ، وألحق به فروعًا وشركات ضخمة، كان معظمها من نتاج تفكيره وجهده ، ولم تحسن مكافأته في أواخر أيامه ، وهو إلى ذلك كاتب باحث، ألف كتبًا ورسائل، منها: تربية المرأة والحجاب ، والبراهين البينات على تعليم البنات ، وتاريخ دول العرب والاسلام ، وعلاج مصر الاقتصادي، وكلمة حق على الإسلام والدولة العلية، رسالة ترجمها عن الفرنسية، وفصل الخطاب في المرأة والحجاب، انظر: الأعلام للزركلي (176/6).

(3)ولد عبد الرحمن بن عبد اللطيف الرافعي في الثامن من فبراير لعام (1889م)، وهو : مؤرخ مصر في العصر الحديث، محام، وكان والده من علماء الأزهر الشريف، درس الرافعي الحقوق في مدرسة الحقوق الخديوية وتخرج منها سنة (1908م)، وعمل في جريدة اللواء التي كان يشرف عليها الزعيم محمد فريد، وانقطع للمحاماة والسياسة العامة من بين عامي (1909-1942م)، وضبطت مذكراته السياسية في أوائل الحرب العالمية الاولى، فسجن عامًا ، وانتُخب للنيابة أكثر من مرة، وعضوًا في مجلس الشيوخ (1939م)، ورئيسًا لنقابة المحامين، وألف كثيرًا من الكتب كلها مطبوعة، منها : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، والثورة العرابية والاحتلال الإن جليزي، وفي أعقاب الثورة المصرية، ومصطفى كامل ، وعصر إسماعيل، ومذكراتي: 1889-1951)،وتُوفي في الثالث من ديسمبر عام (1966م)، انظر: والأعلام لخير الدين الزركلي (311/3)،بتصرف، وأعلام المبدعين من علماء العرب والمسلمين، لعلي عبد الفتاح (1102/2-1105)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (1431هـ/2010م)، بتصرف.

الفقهية، محاولًا إزاحة الغبار عنها، وكشف النقاب عن عظمة هذه الثروة الفقهية الدفينة خلال هذه الحقبة التاريخية المهمة، ولعل الباحث قد وُفق إلى شيء من هذا.

كما أن من المواقف التي هالت الباحث، موقف كان في مكتبة كلية الحقوق العامرة، بجامعة القاهرة، وقد كان كثير التردد عليها، وذلك أنه وجد بعض المراجع القديمة من مجلة المحاماة الشرعية، ومجلة المنار، وجريدة الوقائع المصرية، وغيرها من النوادر، وقد علاها التراب بشكل مخيف، حتى إن التراب ربما يهجم على هذه النوادر فيفسدها، ومع ذلك فقد اطلع الباحث في هذه المكتبة العامرة على فرائد ونوادر لا توجد إلا فيها، وكان من جملة ذلك ما وقف عليه من تعليقات بخط الشيخ: محمد أبو زهرة [1]، على رسالة الدكتوراه للدكتور: محمد زكي عبد البر[2]، فكانت مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، خير معين للباحث خلال البحث في هذا الموضوع.

وقد ركزَّتْ هذه الدراسة تركيزًا شديدًا على إبراز القيمة العلمية لأعلام هذه المدرسة، وذلك من خلال الكشف عن الجهود الجبارة التي قاموا بها في مجالات: المقارنات التشريعية، والتقنين، والتنظير الفقهي، ولعلَّ هذه الدراسة لها أهداف وغايات، يمكن الإشارة إليه ا فيما يعرف بـ:

أهداف الدراسة:

(ا)- تقديم الجهود العلميةلأعلام المدرسة، لا سيما أعمالهم الخاصة بخدمة الشريعة الإسلامية، وما قدموه في هذا المضمار من خدمات جليلة للأمة بأسرها، وطلبة العلم الشرعي بصفة خاصة.

(ا)أبو زهرة (1316-1394هـ/1898-1974م)، محمد بن أحمد أبو زهرة، من أكابر علماء الشريعة الإسلامية في عصره، مولده بمدينة المحلة الكبرى، وتربى بالجامع الأحمدي، وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي، وتولى تدريس العلوم الشرعية والعربية ثلاث سنوات بها، وعلمَّ في المدارس الثانوية سنتين ونصفًا، وبدأ اتجاهه إلى البحث العلمي في كلية أصول الدين (1933م)، وعُين أستاذًا محاضرًا للدراسات العليا في الجامعة (1935م)، وعضوًا للمجلس الأعلى للبحوث العلمية، وكان وكيلًا لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، ووكيلًا لمعهد الدراسات الإسلامية، له العديد من المؤلفات، منها: أصول الفقه، والملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية، ومذكرات في الوقف، والأحوال الشخصية، وأحكام التركات والمواريث، وخلاصة أحكام الأحوال الشخصية والوصايا والمواريث، وغيرها كثير، انظر: تقويم دار العلوم، للدكتور: محمد عبد الجواد (266/1)طبعة جديدة تصدر بمناسبة العيد المئوي لجامعة القاهرة، والأعلام لخير الدين الزركلي (6/25-26).

(2) ولد الأستاذ الدكتور: محمد زكي عبد البر في (1919/6/20م) بقرية ميت خيرون، وكان والده (:) عمدة هذه القرية، وهى إحدى قرى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، أتم تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي بمدينة المنصورة، وانتقل بعدها إلى القاهرة للالتحاق بكلية الحقوق، وقد أتم دراسته بها، ثم عمل بمجلس الدولة، والتقى أثناء عمله بمجلس الدولة بالعلامة: عبد الرزا ق السنهوري باشا، وتتلمذ على يديه، حتى كان السنهوري باشا يعده ابنًا له، ويكل إليه الكثير من الأمور العظيمة، وقد التحق -بعد ذلك- بسلك القضاء، وتدرج فيه حتى صار نائبًا لرئيس محكمة النقض، وعمل أستاذًا للشريعة الإسلامية والقانون المدني في كليات الشريعة والقانون بجامعة الأزهر وبعض الجامعات المصرية والعربية ، وكان بينه وبين العديد من علماء عصره عَلاقة صداقة وحب، من أمثال الشيخ: علي الخفيف، والشيخ: محمد أبو زهر ة، والشيخ: عبد الحليم محمود، والشيخ: فرج السنهوري، والشيخ: مصطفى الزرقا، وله العديد من المؤلفات والتحقيقات العلمية، منها: تحقيق كتاب: تحفة الفقهاء، وميزان الأصول، وكلاهما للعلامة علاء الدين السمرقندى الحنفي، وتحقيق كتاب: طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، وكتاب بذل النظر في الأصول، وكلاهما للعلامة الأسمندى الحنفي، ونظرية تحمل التبعة في الفقه الإسلامي، والحكم الشرعي والقاعدة القانونية، والتصرفات والوقائع الشرعية، والربا وأكل المال بالباطل، وتقنين الفقه الإسلامي، وأحكم العقود الناقلة للملك، وأحكام المعاملات المالية في الفقه الحنفي، وغيرها العديد من عشرات البحوث والدراسات الجادة ، وقد مرض في آخر حياته، وانتقل إلى جوار ربه ليلة السابع والعشرين من رمضان الموافق (1998/1/24م)، وهذه الترجمة كتبها الدكتور: محمود عبد الله بكار بناءً على معلومات أمدته بها كريمة الدكتور: محمد زكي عبد البر، الأستاذة: عزة عبد البر.

(2)- التعرف على المناهج والخطط العلمية التي سار عليها أعلام هذه المدرسة، واستطاعوا بهذه البرامج العلمية والخطط الأكاديمية أن يحدثوا ثورة في المجال التعليمي والتشريعي على حد سواء.
(3)- الكشف عن مواطن الثراء في الفقه الإسلامي، وذلك بالتعريج على بداية ظهور بعض الموضوعات الفقهية، التي أضحت ضرورة عصرية يفرضها الواقع الاجتماعي على الباحثين والمتخصصين، كالإشارة إلى بدايات التقنين، ومساراته التي سار فيها، وكذلك التنظير ومنهجه، والمقارنات ومستوياتها، مع ضرورة ربط هذه الموضوعات الحيوية بالمدرسة من خلال البحث فيها بمنهج تاريخي دقيق يكشف عن ثراء الشريعة الإسلامية كمنظومة تشريعية متكاملة وحية ، تصلح لكل زمان ومكان شريطة أن تجد من يجيد الكشف عن مكنوناتها الم طمورة مع توظيفها بشكل سليم؛ ليركب من الأجزاء المتناثرة منظمة عمل تتناغم فيما بينها.
(4)- محاولة الخروج بالدراسات الفقهية من الحيز الضيق -المتمثل في دراسة مناهج الفقهاء القدامى، أو تخريج الفروع على الأصول لدى إمام من الأئمة الأوائل- إلى أفق أرحب وأوسع يلبي حاجيات الأمة، ولا يتحقق هذا إلا من خلال النظر في تراجم وسير ومناهج الفقهاء المعاصرين، الذين عاشوا فترة حرجة من الناحية السياسية والتشريعية؛ ومن ثمَّ تعين على الباحثين الاهتمام بالأطروحات العلمية والأطر المنهجية التي من شأنها أن تطرح الجديد على مائدة الدراسات الفقهية.
وإذا كانت هذه أبرز الأهداف الواضحة الدافعة لتسطير هذه الرسالة، فإن هناك أسبابًا ودوافع حدت بالباحث لكتابة هذا البحث، فيما يعرف بـ:

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن -بلا مبالغة- القول بأن الأسباب الداعية للكتابة في هذا الموضوع تنوعت بين أسباب عقائدية ودوافع شخصية، فالأسباب العقائدية تتمثل في تقديم شيء –ولو بسيط- في توضيح الصورة الحقيقة للشريعة الإسلامية ، التي نحلم بتطبيق أحكامها يومًا من الأيام، وأما الدوافع الشخصية فتكمن في محاولة تناول موضوع فقهي يتسم بالجدة، لم تتطرق إليه يد البحث العلمي من ذي قبل، ورغم هذا فإنه يمكن تلخيص أهم الأسباب الدافعة للكتابة في هذا الموضوع في المحاور الرئيسة الآتية:
(ا)- الرغبة الصادقة في المشاركة -ولو بجهد ضئيل- في دفع عجلة النهضة الفقهية المعاصرة المنشودة للأمام، وذلك بالنظر في الموضوعات الفقهية المتعلقة بالواقع الاجتماعي للأمة ومحاولة تناولها.
(2)- إظهار الوجه الحقيقي للشريعة الإسلامية، وأنها ليست مجموعة من النصوص الشرعية المتحجرة القاصرة على باب معين، والتي لا تصلح إلا لأولئك القوم الذين نزلت عليهم، وكانوا يسكنون الجبال، ويعشون على رعي الأغنام، أما من يعيشون في هذا العصر الحديث، فلا تصلح لهم مثل هذه النصوص وتشريعاتها.
(3)- التعريف ببعض الأ علام من رجال الشريعة والقانون، من الذين أثروا المكتبة الإسلامية بأبحاث -تجل عن النظير- في الفقه والقانون، وعلى الرغم من هذا، فإن أقلام الباحثين لم تصل إليهم؛ ليظهروا ما تركوا من علم طُوي في صفحات مؤلفاتهم ، التي لا يسمع عنها إلا الصفوة من طلبة العلم الشرعي أو القانوني، كأمثال الشيخ: أحمد أبو الفتح، والشيخ: محمد سلامة بك، والشيخ: محمد زيد الإبياني وغيرهم، وهم على الرغم من تمكنهم في المادة الفقهية والإحاطة القانونية لم يناولوا حظًا وافرًا من الشهرة والمعرفة بين الدارسين والباحثين، فاهتمت هذه الدراسة بالكشف عن تراجمهم ومؤلفاتهم ومناهجهم العلمية الفقهية والأصولية.
(4)- الاطلاع على الأساليب والمناهج التي يمكنها تقديم الفقه الإسلامي بصورة عصرية وفي ثوب جديد؛ ليربط الباحث بهذا الصنيع الماضي التليد -الذي عاشته الدراسات الفقهية والمتمثل

في أعلام هذه المدرسة- بالحاضر المرير الذي تعيشه الدراسات الفقهية في هذا العصر؛ ليستفيد الباحثون في الدراسات الفقهية من تجاربهم في المستقبل القريب والواعد.

(5)- إثبات ثراء الشريعة الإسلامية وحيويتها ومرونتها وقدرتها على مواكبة التطورات الاجتماعية المتلاحقة، والتي دفعت أعلام المدرسة إلى ابتكار وإبداع مناهج جديدة للتفكير، وطرقٍ حديثة للكتابة والصياغة الفقهية.

(6)- الرد العملي -لا بمجرد الكلام أو الشعارات فحسب- على المشككين في قدرة المُشرع على استلال منظومة تشريعية متكاملة من الفقه الإسلامي ، تسد الحاج يات المجتمع يق الملحة والطارئة، ومن ثمَّ -على حد قول هؤلاء الأف اكين- لا حاجة في الرجوع إلى خزانة الفقه الإسلامي طالما يوجد نُظم قانونية حديثة تلبي حاجات الفرد والمجتمع، ولعلَّ هذا السبب من أقوى الأسباب التي حدت بالباحث ودفعته للبرهنة على امتلاك الشريعة الإسلامية الغراء كنوزًا وتراثًا مطمورًا يحوي العديد من النظريات الحديثة التي تعجز المنظومات التشريعية الحديثة عن توليدها أو الإتيان بمثلها، والأمر –في حقيقته- يحتاج إلى دراسات فقهية بحثية متخصصة في هذا المجال تعتني بربط الفقه الإسلامي بالواقع من خلال تنزيل أحكامه ومسائله على هذا الواقع مع تغير ما يستدعي التغير.

لكن هذه الدراسة لم يكن سبيلها مفروشًا بالورود، ولا طريقها معبدةً أو مذللةً، بل صادفت الباحث كثيرٌ من الصعوبات والإشكاليات التي استطاع بعون الله، ثم توجيه أساتذته الكرام التغلب عليها، وتُعرف هذه الصعاب في منهج البحث العلمي بـ:

صعوبات الدراسة:

إن الإقدام على مثل هذه الدراسات التي تجمع بين الجانب التاريخي والفقهي والقانون ي ليس أمرًا سهلًا ولا هينًا ؛ لأنها تحتاج من الباحث تركيزًا خاصًا إلى جانب قدرة بارعة على ربط كل هذه المكونات ربطًا علميًا متناسقًا؛ لتخرج الرسالة بشكل مرضٍ، على أنه خلال إعداد هذه الدراسة وأثنائها واجهت الباحث جملة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

(1)- قلة المراجع والمصادر التي تناولت المدرسة أو تاريخها بالبحث، حيث إنها أهملت من الناحية التاريخية.

(2)- تشعب الموضوع وتفرعه، حيث إنه يصلح لأكثر من رسالة جامعية، وهذا ليس رأي الباحث فحسب، وإنما رأي كثير ممن عرض الباحث عليهم الموضوع، كمعالي المستشار: طارق البشري، والأستاذ الدكتور: محمد سليم العوا، والدكتور: جمال الدين عطية، وهذا الأمر ربما ألجأ الباحثَ –أحيانًا- إلى الاختصار، وليس ذلك من باب ال عجز عن استيفاء الموضوع، ولكن من باب الإيجاز وعدم الإط راب، مما يحتم على الباحث أن تكون دراسة مثل هذه الموضوع دراسةً عرضيةً، وليست أفقية متعمقة.

(3)- صلاحية كل شخصية من شخصيات الرسالة لأن تكون رسالة جامعية مستقلة وحدها، حيث إن بعض الشخصيات ترك تراثًا فقهيًا وقانونيًا غزيرًا؛ وعليه فمن الصعوبة الجمع بين هذه الكوكبة من الفقهاء والقانونين في رسالة واحدة، مع إعطاء كل شخصية حقها دون الإخلال.

(4)- محاولة ربط المحاور الرئيسة الثلاثة –المقارنات التشريعية، والتقنين الفقهي، والتنظير الفقهي- التي تدور عليها رحى الرسالة بالمدرسة، حيث إن هذا الأمر يتطلب من الباحث الوقوف على جهود أعلام المدرسة في هذه القضايا الثلاثة.

وعلى الرغم من وجود المدرسة فإنها لم تحظ باهتمام كثير من الباحثين أو الدراسين، الأمر الذي يتطلب من الباحث الإشارة إلى ما يُعرف بـ:

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

لم يقف الباحث على رسالة جامعية تناولت هذه المدرسة العظيمة وجهود أعلامها بالبحث والدراسة، لكن -للأمانة العلمية- وقع تحت يد الباحث كُتيب صغير بعنوان: "مدرسة الحقوق الخديوية وتكوين الزعامات المصرية (1868-1935م)"، للدكتور: عبد المنعم إبراهيم الجميعي، وهذه الدراسة تتكون من ثلاث وثمانين صفحة، تحدث فيها المؤلف عن تاريخ تكوين المدرسة ولوائحها التنظيمية، وتعرض فيها للحديث عن أبرز رموزها السياسية والقانونية، لكنه لم يتناول جهودها في المجال الفقهي أو التشريعي، ولم يذكر من أعلامها إلا من شغل وظائف قيادية، فالدراسة أشبه ما تكون بدرس ناقص يناقش تاريخ المدرسة، و لعل هذه الرسالة هي الأولى التي تهتم بدراسة أثر مدرسة الحقوق الخديوية في تطوير الدراسات الفقهية؛ وعليه فإن الباحث قد سلك في رسالته منهجًا علمياً معتبرًا فيما يُعرف بـ:

منهج الدراسة:

وأما عن المنهج العلمي الذي سلكه الباحث خلال تسطير هذه الرسالة، فكما هو مقرر في مناهج البحث أن المناهج العلمية المختلفة والمتنوعة يمكنها أن تتداخل وتتشابك لتخرج هيكلًا علميًا كامل الأركان، وانطلاقًا من هذه الحقيقة العلمية الثابتة، فإن الدراسة هذه اعتمدت أولًا على المنهج الوصفي، وذلك حين اعتنت بوصف الفترة التاريخية للمدرسة من الناحية السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، ثم اتخذت من المنهج الاستقرائي سبيلًا لها، وذلك بمطالعة وسبر الانتاج العلمي لأعلام هذه المدرسة، وأخيرًا جعلت المنهج التحليلي من مناهجها، حيث اهتمت بالتحليل الموضوعي للتراث الفقهي للشخصيات ؛ لمعرفة مناهجه م العلمية في الدرس الفقهي والأصولي والقانوني، وكان الغرض -الأول والأخير- من هذا المزج بين المناهج هو الوصول إلى نتيجة علمية مرضية تفيد البحث العلمي.

وكان من تمام منهج العلمي لهذه الدراسة ما اقترحه أستاذنا الدكتور: محمد سراجبخصوص مقابلة أعلام الشريعة والقانون المهتمين بمثل هذه الدراسات البحثية، وقد حاولت–قدر استطاعتي- بعد تسجيل هذا الموضوع التماس هذه الطريقة، لعلها تكون جديدة على البحث العلمي في مصر خلال مرحلة إعداد الرسائل الجامعية، وقد التقيت بمجموعة من العلماء المبرزين في المجالين الشرعي والقانوني.

اللقاء الأول:

كان اللقاء الأول مع الدكتور: جمال الدين عطية، في بيته يوم الاثنين الموافق : (2014/9/8م)، واستمر اللقاء لمدة ساعة ونصف، دار الحوار كله حول أهمية الموضوع، وأنه موضوع حري بأن يكون موضع دراسة متعمقة ومتأنية لما سيقدمه من جدة في سبيل النهوض بالدراسة الفقهية في العصر الحديث، ولعل أبرز ملاحظة للدكتور: جمال -حفظه الله- أن الموضوع يصلح لأن يكون ست رسائل جامعية أو أكثر؛ لكون هذه الفترة من الزمان فترة التحام الأزهر برجالاته وعلمائه ومصلحيه مع رواد دار العلوم والقضاء الشرعي ومدرسة الحقوق الخديوية، وهذه الملاحظة لم تكن عن الباحث بعيدة، وكان على يقين من أن الموضوع يحتاج إلى دراسة عرضية تضع الخطوط العريضة، والنقاط الرئيسة التي يمكن لعدد من الباحثين الانطلاق منها، وكان من ثمرة ذلك عرض الشيخ: محمد زيد الإبياني ليسجل في أطروحة ماجستير، وكذلك محمد قدري باشا [1]، وقد أشار على البلحث أن تكون الرسالة ممتدةً

---

(1) محمد قدري باشا (1821-1886م)، ولد بملوي من أب أناضولي، هو قدري أغا، ولما جاء إلى مصر أقطعه والي مصر بعض العزب بمركز ملوي، على طريقة الالتزام التي كانت معروفة يومئذٍ، فتزوج من مصرية،

للماجستير والدكتوراه معًا، لكنه لمَّا علم أن هذا النظام غير ساري في نظام التعليم بالجامعات المصرية، أوصى الباحث أن يحاول استلهام فكرة من رسالة الماجستير ؛ لتكون محور الدراسة في أطروحة الدكتوراه، وهو ما يسعى إليه الباحث بكل عزيمة واجتهاد.

اللقاء الثاني:

جمع اللقاء الثاني بين الباحث ومعالي المستشار: طارق البشري في بيته بالمهندسين،حيث التقى الباحث المستشار مرتين، الأولى منهما كانت في يوم الأربعاء الموافق: (2014/10/22م)، وقد انشرح صدره للموضوع، وسُرَّ به، وأثنى عليه ثناءً طيبًا، وطلب من الباحث أن يترك الخطة ليراجعها، ثم يحدد لقاءً آخر، وقد كان اللقاء الثاني بعدها بشهرين بالتمام والكمال، وبالتحديد في يوم (2014/12/22م)، وفي هذه المرة ناقش معالي المستشار الباحث في أبرز الملاحظات التي دونَّها، ووافقت ملاحظات المستشار: طارق البشري ما قرره الدكتور: جمال الدين عطية من قبل في أن الموضوع يصلح أن يكون أكثر من رسالة جامعية، وقد همس في أذن الباحث أن يأخذ فكرة من رسالة الماجستير، ليجعلها أطروحة الدكتوراه بعد ذلك؛ ليكون الموضوع متواصل الحلقات، ومتماسك الأفكار، وهو الأمر الذي أخذه الباحث بعين الاعتبار، كما أنه رتب للباحث فصول الرسالة ترتيبًا منطقيًا، ولم لا والمستشار من كبار المؤرخين في الوقت الراهن، وطلب من الباحث التركيز على دور المدرسة في إحياء الاجتهاد وعلم مقاصد الشريعة، وكان له كلام عن مسألة التنظير، ولعل البحث يتطرق له في حينه، وقد تساءل معالي المستشار عن سبب أخذ العلامة السنهوري في الرسالة وترك بعض المعاصرين له كالشيخ: أبو زهرة، وعلي الخفيف [1]، وعبد الوهاب خلاف [1]، فأجاب الباحث أن العلامة السنهوري من

أولدها ولده محمدًا، وأدخله مدرسة صغيرة بملوي حتى إذا أتم الدراسة بها بُعث به إلى القاهرة في مدرسة الألسن، والتي تحولت بعد ذلك لمدرسة الحقوق محل البحث، حيث أتم بها دراسته، ثم عُين قدري باشا مترجمًا مساعدًا بمدرسة الألسن على إثر تمام دراسته بها، وكان له ميل خاص لدراسة علوم الفقه، ولمقارنة الشريعة الإسلامية بالقوانين الأوروبية، فكان لذلك يحضر بعض دروس الفقه بالأزهر، وكان مكبًا على مطالعة كتب الشرع منذ حداثة سنه، لكن آثاره في ذلك لم تظهر إلا بعد سنين طويلة، وبقيت الترجمة عمله الرسمي الذي كان يتقنه أيَّما إتقان ؛ ولذلك نُقل من مدرسة الألسن إلى نظارة المالية مترجمًا لا مساعد مترجم، ولما احتل إبراهيم باشا الشام، عُين شريف باشا واليًا لها، فأخذ هذا الأخير قدري باشا -وكان ما يزال قدري أفندي- سكرتيرًا له، ثم سافر وإياه إلى الآستانة، وعادا بعد ذلك إلى مصر، وظلا متلازمين حتى عُين قدري باشا أستاذًا للغتين العربية والتركية في مدرسة الأمير مصطفى فاضل باشا، ثم اختاره الخديوي مربيًا لولي العهد، ثم عين بالمعية، فالمعارف، فمجلس التجار بالإسكندرية، فرئيسًا لقلم ترجمة الخارجية، وأثناء اشتغاله بالتدريس وضع عدة كتب في مواضيع مختلفة، منها: مرشد الحيران في المعاملات الشرعية، وقانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف ، والأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، والدر النفيس في لغتي العرب والفرنسيس ، وتطبيق ما وجد في القانون المدني موافقًا لمذهب أبي حنيفة ، وقانون الجنايات والحدود ترجمة عن الفرنسية ، وقد تُوفي في عام (1886م)، انظر: تراجم مصرية وغربية، للأستاذ: محمد حسين هيكل، ص: (78-85)، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، (بدون تاريخ طبع)، بتصرف.

(1) ولد الشيخ: علي محمَّد الخفيف في سنة (1309هـ-1891م) في مركز الشُّهداء بالمنوفية، وبعد أن أتمَّ حفظَ كتاب الله وتعلم مبادئ العلوم في كُتَّاب القرية، التحق بالأزهر سنة (1904م)، لكنه لم تطل إقامته في الأزهر، فانتقل في نهاية سنة (1906م) إلى معهد الإسكندرية الدِّيني، إذ وجد فيه المعهد العلمي الذي يجمع في تدريسه بين القديم والحديث، ولمَّا علم بإنشاء مدرسة القضاء الشَّرعي سنة (1907م)، انتقل إليها وترك معهد الإسكندرية؛ لأنَّ هذه المدرسة فاقت في مناهجها ونظامها معهدَ الإسكندرية الدِّيني، وقد بقي في هذه المدرسة ثماني سنوات، حتى نال الشَّهادة العالية فيها التي تؤهِّله لتولِّي مناصب عديدة، منها القضاء، والمحاماة، والتَّدريس، وكان ذلك سنة (1915م)، كما تولى عدَّة وظائف مرموقة في التَّدريس الجامعي، والقضاء الشَّرعي وإدارة المساجد، ورُشِّح من قِبل كثير من المؤسسات الجامعية للقيام بمهمة التدريس الجامعي، ومنها مدرسة القضاء الشَّرعي، وجامعة القاهرة، ومعهد الدِّراسات العربية، ولما عُيَّن في جامعة القاهرة سنة (1939م) أستاذًا مساعدًا للشَّريعة الإسلامية في كلِّية الحقوق، وجد الشيخ نفسه في بيئةٍ علميةٍ جديدةٍ، دفعته إلى مواصلة الجدِّ والبحث، وبقي الشيخ في هذه الوظيفة في كلِّية الحقوق إلى سن التَّقاعد سنة (1951م)، وقد تُوفي سنة (1978م)، له العديد من المؤلفات، منها: أحكام الوصية، وأسباب اختلاف الفقهاء، والتَّأمين وحكمه على هدي الشَّريعة، والتَّركة والحقوق المتعلِّقة بها،

خريجي مدرسة الحقوق، وأما الشيوخ الأجلاء الثلاثة فلم يتصلوا بالمدرسة إلا بعد دمجها في جامعة القاهرة، والدارسة محددة مؤقته بتاريخ محدد من عام (1886م)، إلى سنة (1925م).

اللقاء الثالث:

لم يشرف الباحث فيه بلقاء صاحبه، وإنما اقتصر الأمر على محادثات هاتفية، واتصالات عبر البريد الإلكتروني، وكان صاحبه معالي الأستاذ الدكتور: حسين حامد حسان - حفظه الله-، حيث إن الباحث اتصل به في يوم الاثنين الموافق: (2014/11/2م)، وطلب منه إرسال الخطة على البريد الإلكتروني، فأرسلها لمعاليه، ثم اتصل الباحث به فأملاه أهمَّ ملاحظاته والتي تركزت فيما يلي:

(1)- الاهتمام بأثر المدرسة على الجهود الحالية المبذولة في محاولة تقنين الشريعة الإسلامية.

(2)- النظر في أثر المدرسة بالنسبة لما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي.

(3)- إلقاء الضوء على دور المدرسة في النظام المالي والاقتصادي.

اللقاء الرابع:

تواصل فيه الباحث مع كريمة الأستاذ الدكتور: محمد زكي عبد البر، أحد أقرب الطلاب للدكتور: السنهوري، والتي أمدت الباحث ببعض أبحاث والدها عن العلامة: عبد الرزاق السنهوري، وكان الدكتور: محمد زكي عبد البر قد كتب بحثين ماتعين عن كتاب: مصادر الحق للعلامة السنهوري، وقد ظفرت بهما بعد معاناة لا يعلمها إلا الله، أحدهما أمدتني به الأستاذة: عزة عبد البر، وأما الثاني فقد صوره للباحث بعض الأصدقاء من مكتبة الحرم المدني، وبالتحديد من مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.

اللقاء الخامس:

وفي إطار هذا المنهج العلمي الجديد من البحث، فقد اتصل الباحث بمعالي المستشار: واصل علاء الدين أحمد إبراهيم، ابن الشيخ: أحمد إبراهيم، وكان غايةً في التعاون، وقمةً سامقةً في الأدب والتواضع ولين الجانب، حيث إنه أمد الباحث بجملة –غير قليلة- من المعلومات المهمة عن والده وحياته، مع أنه يعلم أن والده قد كتبت فيه رسالة جامعية، بعنوان: "أحمد إبراهيم فقيهًا ومجددًا"، وقد نوقشت هذه الرسالة في كلية دار العلوم، لكن -للأسف الشديد- لم تف الرسالة بحق الشيخ: أحمد إبراهيم، بل جاءت -وقد طالعها الباحث أكثر من مرة- خالية من المادة العلمية الرصينة المتعلقة بحياة الشيخ وجهوده ومجهوداته، إلى جانب ر كاكة الأسلوب واللغة.

والحقُّ والذِّمة، والشَّركات في الفقه الإسلامي، والضَّمان في الفقه الإسلامي، وفرق الزواج في المذاهب الإسلامية، ومختصر المعاملات الشَّرعية، ومكانة السُّنة في بيان الأحكام الإسلامية، والنيابة عن الغير في التَّصرف، انظر: الشيخ علي الخفيف، الفقيه المجدد، للدكتور: محمد عثمان شبير، ص: (11) وما بعدها، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى: (1423هـ/2002م).

(1) عبد الوهاب بن عبد الواحد خلاف (1305-1375هـ/1888-1956م)، فقيه مصري، كان أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، ومفتشًا في المحاكم الشرعية، وأحد أعضاء مجمع اللغة العربية، ولد بكفر الزيات، وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة سنة (1912م)، وكان أخطب الطلاب فيها، ودرَّس بها سنة (1915م)، ثم انتقل إلى سلك القضاء، وفي سنة (1935م) عُين مساعد أستاذ للشريعة الإسلامية في كلية الحقوق، بجامعة القاهرة، ثم أستاذًا فيها إلى سنة (1948م)، له العديد من المصنفات، مثل: أحكام الوقف في الشريعة الاسلامية ، ونور من القرآن الكريم في التفسير، وعلم أصول الفقه والسياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، وتاريخ التشريع الإسلامي، والأحوال الشخصية، وأحكام المواريث، انظر: عمالقة ورواد، للأستاذ: أنور حجازي، ص: (288)، الدار القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (1983)، والأعلام للزركلي (184/4)، وعبد الوهاب خلاف الفقيه الأصولي المجدد (1305-1375هـ/1888-1956م)، للدكتور: محمد عثمان شبير، ص: (24) وما بعدها، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى: (1431هـ/2010م).

اللقاء السادس:

كان الباحث في هذه المرة على موعد مع حفيد العلامة: محمد زيد الإبياني، المهندس: محمود فاروق أحمد محمد زيد، مع أنه لم يلتق به شخصيًا، وإنما اتصل به أكثر من مرة، وقد أمد الباحث ببعض المعلومات المتعلقة بحياة جده، ووعده بحضور مناقشة الرسالة حالة دعوته.

اللقاء السابع:

لعل هذا اللقاء كان من أهم اللقاءات؛ لأنه كان مع معالي الأستاذ الدكتور: محمد سليم العوا، صاحب الطلعة البهية، والإشراقة الندية، والمقابلة الزكية، حيث استقبل الباحث في مكتبه بمدينة نصر، ظهر يوم الخميس الموافق: (8/1/2015م)، وكان الحوار ذا شجون، وله مذاقه الخاص، حيث إن صاحبه يعرف قيمة المدرسة وأعلامها، فالدكتور: العوا -في البداية- أبدى إعجابه بعنوان الرسالة، وما يكون على منوالها من الدراسات التي تهتم بإخراج ما في أرشيف التراث الإسلامي إلى حيز الوجود العلمي ؛ ليظهر الوجه الحقيقي للفقه الإسلامي، وكان من جملة نصائحه للباحث ألا تزيد الرسالة عن ثلاثمائة صفحة، وألا تكون الدراسة بها دراسة أفقية متعمقة، بل الأفضل أن تكون عرضية؛ لتغطي جوانب الموضوع كلها، وأرشد الباحث إلى أن تكون رسالة الدكتوراه قريبة من هذه الدراسة، فاقترح الباحث عليه موضوعً ا يتعلق بالعلامة الدكتور: عبد الرزاق السنهوري، ولاقت الفكرة ترحيبًا منه، كما أن الدكتور: العوا زوَّد الباحث ببعض المعلومات عن السنهوري–الملقب بالفقيه الخامس-، وأنه أنهى لابني بنته الدكتورة: نادية السنهوري إجراءات التركة وتقسيمها، وهما -الآن- يعيشان في أمريكا، وكان هذا اليوم من أفضل الأيام التي مرت بالباحث والرسالة.

اللقاء الثامن:

اتصل الباحث بالأستاذ الدكتور: محمد كمال الدين إمام أكثر من مرة، وفي كل اتصال يوجه الباحث توجيهات مفيدة، وقد كان من أبرزها ضرورة الرجوع لكتاب الأستاذة الدكتورة: لطيفة محمد سالم الخاص بالقضاء في مصر، للوقوف على أهمِّ المراجع التي تعين الباحث خلال رحلته البحثية مع الدراسة، كما أن الباحث سأله عن ترجمة للأستاذ: محمود فتحي (:)[1]، فأخبر الباحث أنه لم يقف له على ترجمة، فعرض عليه الباحث طرفًا من ترجمة الأستاذ: محمود فتحي، فأقرَّه عليها.

(ا) محمود فتح الله رضوان، كان مقيمًا مع أسرته في بني سويف، وكان أبوه ابن عم والد الرئيس: محمد نجيب، حصل على رسالة الدكتوراه من باريس بإشراف العلامة لامبير في عام (1912م)، وكانت عن التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، قال عنه أستاذه لامبير: "... وعهد لشاب من خيرة المرشحين لنوال شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية، وهو حضرة محمود أفندي فتحي أن يقوم بمحاضرات أسبوعية في الستة شهور الأولى شرحًا لأصعب المسائل في القانون الروماني، ونظرًا لنجاح الطريقة الوحيدة التي اتبعها حضرة محمود أفندي فتحي في المحاضرات العربية عولَّ رئيس المجمع على الاستمرار فيها بتكليف المساعد بعمل تصميم لكل محاضرة قبل يوم إلقائها ببعض أيام لمناقشته فيها وإرشاده إلى نقط التشابه بين قواعد القانون الروماني، وما كان متبعًا عند المصرين أو العرب، مساعدة للطلبة على فهم النظامات المتبعة عند الرومانيين في ذلك الوقت...، ثم يقول: ويظهر من الآن أن محمود أفندي فتحي سيكون بعد سنوات قليلة من خير الأساتذة الناقلين لطرق التعليم المتبعة في البلاد الفرنساوية"، غير أن الموت خطف الأستاذ: محمود فتحي شابًا صغيرًا في ريعان شبابه، وترك هذه الرسالة العظيمة التي جعلت أساطين القانون وقتها من أساتذة الفقه المقارن يشهدون للشريعة الإسلامية بالتفوق، وهذه الرسالة قد أحضرها الأستاذ الدكتور: محمد كمال الدين إمام لمكتبة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، لكن –مع الأسف الشديد- هذه الدرة الفريدة لا تزال حبيسة اللغة الفرنسية إلى يومنا هذا، انظر: مذكرات محمد نجيب : كنتُ رئيسًا لمصر، ص: (11)، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثامنة (2003م)، والمجمع العلمي الشرقي لدراسة العلوم القضائية والاجتماعية بمدينة ليون، للأستاذ: إدوار لامبير، ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقًا، ص: (29-30)، مطبعة الحرية بشارع غيط العدة بمصر.

اللقاء التاسع:

اتصل الباحث بالأستاذ الدكتور : أحمد أبو الوفا، أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، فسأله عن مدرسة الحقوق الخديوية وما يتعلق بها، فأرشد الطالب إلى ضرورة الرجوع إلى كتاب العيد المئوي للكلية، إذ فيه مزيد من المعلومات عن تاريخ نشأتها وأعلامها القدامى.